الأمم المتحدة

FCCC/SB/2019/1

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
9 September 2019
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الحادية والخمسون
سانتياغو، ٢-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩*

البند × من جدول الأعمال المؤقت
عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الحادية والخمسون
سانتياغو، ٢-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩*

البند × من جدول الأعمال المؤقت
عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة

الأساليب والنُّهج المتبعة في تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل

تقرير للأمانة عن حلقة عمل

موجز

عُقدت حلقة العمل المتعلقة بالأساليب والنُّهج المتبعة في تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل بالاقتران مع الدورة الخمسين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وقُدِّمت خلال حلقة العمل أعمال وتجارب ذات صلة بالموضوع عرضها ممثلو الأطراف، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات مراقبة. وتخللت حلقة العمل مناقشات خصبة بشأن الأساليب والنُّهج القائمة، وسُلِّط خلالها الضوء على الخطوات المقبلة الممكنة صوب إحراز المزيد من التقدم والاتساق في تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل على الصعيد العالمي والوطني وعلى مستوى المشاريع.

* مواعيد الدورة مبدئية.

GE.19-14732(A)
1914732

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-٥	٣
	ألف- الولاية	١-٤	٣
	باء – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية	٥	٣
ثانياً –	المداولات	٦-١١	٤
ثالثاً –	موجز العروض	١٢-٦١	٤
	ألف- أساليب ونُهج تقييم التكيف والقدرة على التحمل في الزراعة	١٢-٢٥	٤
	باء – الأساليب والنُّهج المتبعة في تقييم المنافع المشتركة للتكيف في الزراعة	٢٦-٣٤	١٠
	جيم – عروض ممثلي الأطراف بشأن تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل	٣٥-٤٦	١٢
	دال – الأعمال المتعلقة بالتكيف التي تضطلع بها كيانات الآلية المالية	٤٧-٥٧	١٥
	هاء – وجهات النظر المتعددة الأبعاد التي أدلت بها الجهات الفاعلة من غير الدول	٥٨-٦١	١٧
رابعاً –	موجز المناقشات والآفاق المستقبلية	٦٢-٧٥	١٩
	ألف- تقييم التكيف على مستويات مختلفة	٦٢-٦٤	١٩
	باء – تأثيرات التكيف الطويلة الأجل	٦٥-٦٧	١٩
	جيم- النُّهج التحولية المتبعة حيال التكيف	٦٨	٢٠
	دال – الصعوبات التي تعترض دعم التكيف	٦٩-٧١	٢١
	هاء – الآفاق المستقبلية	٧٢-٧٥	٢١

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (هيئة المشورة) أن تتناولا بصورة مشتركة القضايا المتعلقة بالزراعة، بما يشمل تنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء والعمل مع الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، مع مراعاة مواطن تأثر الزراعة بتغير المناخ ونُهج معالجة مسألة الأمن الغذائي[١].

٢- وطلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة إلى الأمانة أن تنظم، رهناً بتوافر موارد تكميلية، ست حلقات عمل في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠٢٠[٢] كخطوة تندرج في عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة (إطار كورونيفيا)، وفق ما تضمنته خريطة طريق كورونيفيا[٣]. وشجعت الهيئتان الجهات المراقبة على المشاركة في حلقات العمل هذه.

٣- وطلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة أيضاً إلى الأمانة تنظيم حلقة العمل الثانية بالاقتران مع الدورة الخمسين لكل من الهيئتين الفرعيتين بشأن موضوع الأساليب والنُّهج المتبعة في تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل. وطلبت الهيئتان أيضاً إلى الأمانة إعداد تقرير بشأن حلقة العمل لتنظرا فيه أثناء الدورة الحادية والخمسين لكل من الهيئتين[٤]. وطلبتا كذلك إلى الأمانة دعوة ممثلي الهيئات المنشأة إلى المساهمة في العمل المضطلع به وحضور حلقات العمل[٥].

٤- ودعت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة الأطراف والجهات المراقبة[٦] إلى تقديم آرائها بشأن موضوع حلقة العمل المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه عبر بوابة تقديم المعلومات[٧]. وأحاطت الهيئتان علماً بالأهمية التي تكتسيها القضايا التي تتعلق بالمزارعين والاعتبارات الجنسانية والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، على سبيل المثال لا الحصر، وشجعت الأطراف على أخذها في الاعتبار عند تقديم إسهاماتها وكذلك في حلقات العمل المندرجة في إطار كورونيفيا[٨].

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٥- لعل الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (هيئة المشورة) تودّان النظر في هذا التقرير في الدورة ٥١ لكل منهما عند استعراض إطار كورونيفيا وإعداد تقرير يُقدّم إلى الدورة ٢٦ لمؤتمر الأطراف بشأن التقدم المحرز في هذا العمل ونتائجه.

(١) المقرر ٤/م أ-٢٣، الفقرة ١.

(٢) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة ٣٩، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة ٦١.

(٣) FCCC/SBI/2018/9، المرفق الأول، وFCCC/SBSTA/2018/4، المرفق الأول.

(٤) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة ٤١، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة ٦٣.

(٥) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة ٤٢، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة ٦٤.

(٦) https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx.

(٧) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة ٤٣، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة ٦٥.

(٨) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة ٤٠، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة ٦٢.

ثانياً- المداولات

٦- نظمت الأمانة حلقة العمل المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه وعُقدت الحلقة في بون يومي ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وكانت مناسبة مفتوحة لجميع الأطراف والجهات المراقبة التي حضرت الدورة ٥٠ لكل من الهيئتين الفرعيتين.

٧- وألقى رئيس هيئة التنفيذ، إيمانويل دوميساني دلاميني (إيسواتيني)، ملاحظات استهلالية وقدم توضيحيات بشأن ولاية وأهداف حلقة العمل. ودعا هيكي غراندهولم (فنلندا) وميلاغروس ساندوبال (بيرو) إلى تيسير حلقة العمل بصورة مشتركة.

٨- ونُظّمت حلقة العمل ضمن أربع جلسات تناولت ما يلي:

(أ) أساليب ونُهج تقييم التكيف والقدرة على التحمل في الزراعة؛

(ب) المنافع المشتركة للتكيف؛

(ج) العمل الذي تضطلع به الكيانات المالية؛

(د) الأبعاد المتعددة المرتبطة بالمزارعين والشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٩- وافتُتحت الجلسة الأولى بعرض عام قدمه ممثل عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تلاه عرضان لممثلَيْن عن لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً. وتضمنت الجلسة الثانية عرضاً عاماً قدمه ممثل للبنك الدولي، وعرضاً ثانياً للبرنامج البحثي للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بشأن تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي (برنامج بحوث المناخ والزراعة والغذاء) قُدِّم للمشاركين في حلقة العمل عبر الإنترنت لتعذر تقديمه حضورياً. وقدم ممثلو الأطراف عروضاً بشأن مواضيع الجلستين قبل الانتقال إلى المناقشة التي اختُتم بها اليوم الأول من حلقة العمل.

١٠- وفي اليوم الثاني، قدم ممثلو كيانات الآلية المالية عروضاً خلال الجلسة الثالثة، وعرض ممثلو الجهات الفاعلة من غير الدول في الجلسة الرابعة وجهات نظرهم المتعددة الأبعاد. واختُتم اليوم أيضاً بفترة مناقشة.

١١- وتناولت العروض والمناقشات الأساليب والنُّهج المتّبعة في تقييم التكيّف وما يحقّقه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل على مستوى المشاريع وعلى الصعيد القطاعي والوطني والعالمي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن حلقة العمل، بما في ذلك جدول أعمالها والعروض المقدمة خلالها، في الموقع الشبكي الاتفاقية الإطارية[٩].

ثالثاً- موجز العروض

ألف- أساليب ونُهج تقييم التكيف والقدرة على التحمل في الزراعة

١- عرض عام مقدم من منظمة مدعوة

١٢- قدم ممثل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) عرضاً عن دور التقييم الشامل للقطاع في تشجيع التكيّف الفعّال والتآزر في تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات

(٩) https://unfccc.int/event/methods-and-approaches-for-assessing-adaptation-adaptation-co-benefits-and-resilience.

الصلة (اتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠). وشُدِّد على ضرورة اتّباع نهج طويل الأجل لتحقيق التحول المنشود في قطاع الزراعة بحيث يتسنى التصدي بفعالية لتأثيرات تغير المناخ، وهو ما يستدعي استمرار إطار كورونيفيا بعد عام ٢٠٢٠ من خلال رفع مستوى الطموح وتوليد إرادة سياسية لتوسيع نطاق العملية.

١٣- وأبرز الممثل أيضاً أهمية تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المسطّرة، ألا وهي الهدف العالمي في مجال التكيف (الذي يشمل أهدافاً وطنية تندرج في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية) في حالة اتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والأهداف العالمية السبعة المدرجة في إطار سنداي (المقترنة بمرونة تسمح بأهداف وطنية إضافية). وبموجب الفقرة ٩(د) من المادة ٧ من اتفاق باريس، يجوز للأطراف بلورة أنظمة رصد وتقييم وتعلم خاصة بكل بلد على حدة. وأُسندت عملية تنسيق تطوير إطار عالمي لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في حين أن عملية تطوير مؤشرات لقياس التقدم العالمي في تنفيذ إطار سنداي يقودها فريق خبراء حكوميين دوليين مفتوح العضوية تعين أعضاءه البلدان ويدعمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

١٤- ويرد نهج لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة بموجب الاتفاقات الدولية الثلاثة المشار إليها في الفقرة ١٣ أعلاه في منشور أصدرته مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة[١٠]. وتتيح المؤشرات الـ ١١٢ المقدمة بشأن رصد التكيف في قطاع الزراعة الإحاطة بالروابط القائمة بين عمليات التكيف ومحصلاتها، بما في ذلك أثرها في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وهي تستند جزئياً إلى مؤشرات سبق أن حددتها منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ضمن أربع فئات هي: الموارد الطبيعية؛ ونظم الإنتاج الزراعي؛ والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية، والمؤسسات والسياسات العامة. وتشكل المؤشرات إطاراً للرصد على المستوى الوطني كما تتيح نفس الرصد على المستوى المحلي، شريطة تعديلها بما يتناسب مع هذا المستوى. ويجري حالياً اختبار المجموعة الكاملة من المؤشرات في ملاوي وموزامبيق وزامبيا. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً وثيقة إرشادية بشأن دمج مجال الزراعة في خطط التكيف الوطنية[١١]. ويتضمن الإرشاد المقدم نهجاً يتألف من سبع خطوات لإنشاء إطار وطني للرصد والتقييم في مجال الزراعة.

١٥- وأوجز المتحدث الحاجة إلى وضع إطار متّسق لأساليب ومؤشرات التتبع والتقييم والإبلاغ التي يمكن اعتمادها لرصد التقدم المحرز صوب الغايات التي تتوخى البلدان تحقيقها، كجزء من الخطط العالمية، في مجال التكيّف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل. ويمكن أن يعزز هذا الإطار مستوى الطموح في المساهمات المحددة وطنياً ويدعم الإبلاغ عن

(١٠) FAO. 2017. *Tracking adaptation in agricultural sectors: Climate change adaptation indicators*. Rome: FAO. متاح في: http://www.fao.org/3/a-i8145e.pdf.

(١١) Karttunen K, Wolf J, Garcia C, et al. 2017. *Addressing agriculture, forestry and fisheries in national adaptation plans*. Rome: FAO. متاح في: https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Documents%20NAP/Supplements/FAO_Addressing%20Agriculture%2c%20Forestry%20and%20Fisheries%20in%20NAPs.pdf.

القطاعات الزراعية استناداً إلى خطط التكيف الوطنية. وأضاف أن منظمة الأغذية والزراعة مستعدة للعمل على بلورة هذا الإطار إلى جانب الهيئات ذات الصلة المشكّلة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، والهيئات والمنظمات الدولية المعنية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢- عروض الهيئات المنشأة

١٦- أوجز ممثل عن لجنة التكيف ما تضطلع به اللجنة من أعمال على صعيد تقديم المشورة والدعم في سياق مواكبة التكيف ورصده وتقييمه على المستوى الوطني، واستعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم المقدم بموجب الاتفاقية واتفاق باريس على المستوى العالمي.

١٧- وفيما يتعلق بالتكيّف والقدرة على التحمل والمنافع المشتركة في مجال الزراعة، عقدت لجنة التكيف في عام ٢٠١٣ حلقة عمل بشأن رصد التكيف وتقييمه، كما نظمت في عام ٢٠١٦ اجتماعاً للخبراء بشأن تعزيز سبل العيش والتنوع الاقتصادي، وأعدت في عام ٢٠١٧ قائمة جرد لأعمال الرصد والتقييم الجارية بشأن التكيف في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه (برنامج عمل نيروبي)، ونظمت في عام ٢٠١٨ حلقةَ عمل بشأن تعزيز مشاركة قطاع الأغذية الزراعية في زيادة القدرة على تحمل تغير المناخ، ونشاطاً متعلقاً بالرصد والتقييم شهده معرض خطط التكيف الوطنية، وحلقة عمل بشأن أهداف ومؤشرات التكيف الوطنية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي.

١٨- وتشمل الاستنتاجات المتأتية من أعمال لجنة التكيّف ما يلي:

(أ) على المستوى الوطني

'١' ثمة حاجة إلى التمييز بين رصد وتقييم عملية التخطيط للتكيف ورصد وتقييم محصلات تدخلات التكيف (مثل تقليص قابلية التأثر وتحسين القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على التحمل)؛

'٢' ينفذ رصد وتقييم التكيف (العملية والمحصلات) على مستويات مختلفة وبدرجات متباينة ولأغراض شتى؛ فعلى سبيل المثال، تُقيَّم المشاريع في ضوء الاشتراطات التمويلية المتعلقة بالمساءلة، وتُقيَّم محصّلات الأنشطة القطاعية في سياق عملية الإبلاغ وتتبع الميزانيات على المستوى القطري، ويُقيّم مستوى التقدّم الذي تحرزه البلدان على صعيد التكيّف في سياق الإبلاغ بموجب الاتفاقية والاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف. وتظهر نتائج الرصد والتقييم النجاحات والتحديات وتقدم أدلة على التأثير؛

'٣' لا توجد نظم لرصد وتقييم التكيف مقبولة على الصعيد العالمي، لكن تبلورت بعض نظم الرصد والتقييم الخاصة ببلدان بعينها، وهي نظم يمكن تطبيقها في تخطيط التنمية وعمليات التكيف؛

'٤' عند بلورة نظم وطنية لرصد وتقييم التكيف (الأطر والمؤشرات والترتيبات المؤسسية) استناداً إلى النظم المذكورة بغية تطبيقها في عمليات أخرى، من الضروري التأكد

من أن النظم الجديدة تتسم بدرجة من الدقة حيال التكيف وبقابلية للإدماج في قطاعات أخرى؛

'٥' يمكن أن يكون الاعتماد على أطر الرصد والتقييم الموجودة من أجل بلورة تطبيقات أخرى خطوة أكثر فعالية من استحداث أطر جديدة. وعلى الرغم من أن المواءمة الكاملة لنظم الرصد والتقييم للاستعانة بها في سياق جداول أعمال مختلفة (مثل اتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار عمل سنداي) قد لا يكون مجدياً، إلا أن وجود درجة من التآزر فيما بين هذه الأطر قد يكون مفيداً لبناء القدرة على التحمل بصورة شاملة في المجتمعات، وعدم إضاعة الموارد والوقت، وتعزيز الكفاءة في الإبلاغ؛

'٦' يمكن لتعزيز الترابط بين نظم الرصد والتقييم على نحو شامل للمستويات الإدارية والنطاقات المكانية أن يسهل تنفيذ البلدان لجداول أعمال متعددة واستخدام نتائج الرصد والتقييم في تلبية احتياجات متعددة؛

(ب) على المستوى العالمي

'١' توجد آليات على المستوى العالمي لتقاسم المعلومات التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز في تخطيط التكيف وتيسير التعلم في مجال التكيف (بما في ذلك خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية، والبلاغات المتعلقة بالتكيف، والطرائق المقترحة للاعتراف بجهود التكيف في البلدان النامية الأطراف)؛

'٢' ثبت أنه من الصعب تجميع مخرجات ومحصلات التكيف على مستوى المشاريع وعلى المستوى الوطني من أجل الإحاطة بالتقدم العالمي نحو تعزيز القدرة على التكيف، والحد من قابلية التأثر، وتحسين القدرة على التحمل. وتتطور المقاييس لكنها تتطلب مزيداً من الاختبار لتحظى بقبول أوسع؛

'٣' ثمة حاجة إلى المزيد من العمل التقني والمناقشات السياسية من أجل تقييم التقدم المحرز في التكيف على المستوى العالمي، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي في مجال التكيف بموجب اتفاق باريس.

١٩- وكُلِّفت لجنة التكيف بأن تعد جرداً لمنهجيات تقييم احتياجات التكيف بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل نيروبي، وجهات أخرى من أصحاب المصلحة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وأن تعد، بالتعاون مع الفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ورقة تقنية بشأن منهجيات تقييم احتياجات التكيف استناداً إلى المعلومات المقدمة من الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف بشأن تطوير وتطبيق هذه المنهجيات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢[(١٢)]. وبناء على طلب لمؤتمر الأطراف صادر في دورته الـ ٢١[(١٣)]، تعمل لجنة التكيف، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، واللجنة الدائمة المعنية

(١٢) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٤٢(ب)، والمقرر ١١/م أ ت-١، الفقرة ١٥.

(١٣) المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ٤٥(ب).

بالتمويل، على تجميع منهجيات تصب في استعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم إسهاماً في استخلاص الحصيلة العالمية، وهي خطوة تهدف إلى استعراض التقدم الشامل نحو تحقيق الهدف العالمي في مجال التكيف بموجب اتفاق باريس.

٢٠- وأوجز ممثل عن فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً عمل الفريق بشأن تقييم التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وعمله بالتعاون مع لجنة التكيف بشأن منهجيات دعم استخلاص الحصيلة العالمية.

٢١- ومنذ عام ٢٠٠١، كلف مؤتمر الأطراف فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بأن يدعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عن طريق مواكبة تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً، وإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف، وعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، ووصول تلك البلدان إلى الصندوق الأخضر للمناخ. وبناء على طلب لمؤتمر الأطراف صادر في دورته ١٧[(١٤)]، أصدر فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً مبادئ توجيهية تقنية بشأن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية[(١٥)]، وأعدّت منظمات شتى فيما بعد ملاحق (بلغت ٢٥ على الأقل في تموز/يوليه ٢٠١٩) لتلك المبادئ التوجيهية لتوضيح بعض العناصر الواردة في خطط التكيف الوطنية[(١٦)].

٢٢- ويتولى فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً تطوير إطار تكاملي لخطط التكيف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وإطار عمل سنداي وغيرها من الأطر المندرجة في سياق خطط التكيف الوطنية. ويستند الإطار إلى نهج نُظمي لتحليل التكيّف وتقييمه والتخطيط له وتنفيذه، كما سيتناول اعتبارات متعددة في سياق تحديد مستوى قابلية التأثر والمخاطر، بما في ذلك أوجه الخطورة المناخية، والنطاق الجغرافي، والقطاعات، والجهات الفاعلة، والغايات المندرجة في جداول أعمال مختلفة. وكمثال على كيفية إعمال هذا النهج، في سياق معالجة مسألة الأمن الغذائي، يمكن التركيز على الإنتاج (المحاصيل أو الأسماك أو الماشية)، أو توزيع الأغذية، أو تجارة الأغذية (على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي)، أو الاحتياطيات الاستراتيجية، أو إمكانية الوصول إلى المنتج أو استخدامه (القيمة الغذائية). ويُدعم كل واحد من هذه النُّظم المكوِّنة بأبحاث وأدوات علمية متعلقة به، ويمكن - من خلال تحليل ديناميات النظام وتأثيرات تغير المناخ على النظام - تخطيط التدخلات وإسنادها إلى جهات فاعلة لتنفيذها. ويسمح التركيز على النُّظم، من خلال النظر بداية في المخاطر الفردية أو مصالح جهات فاعلة معينة، بتبسيط تصميم تدخلات التكيف. ويستخدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً وشركاؤه الإطار التكاملي لتحديد طرق جديدة لهيكلة التخطيط وإدارة المعارف والتقييم فيما يتعلق بالتكيف.

٢٣- وطورت الحكومات الوطنية نُظُماً للرصد والتقييم من أجل استخدامات نهائية محددة. وثمة ثلاثة أنواع من نظم رصد وتقييم التكيف يشيع استخدامها على المستوى الوطني تتناول عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، ومحصلات التكيف (مثل الحد من قابلية التأثر وتعزيز القدرة على التحمل)، والدعم المقدم إلى مشاريع وبرامج التكيف. واستحدث فريق الخبراء المعني

(١٤) المقرر ٥/م أ-١٧، الفقرة ١٣.

(١٥) LEG. 2012. *National adaptation plans: Technical guidelines for the national adaptation plan process*. Bonn: UNFCCC. متاح في: https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Guidelines/Pages/Technical-guidelines.aspx.

(١٦) متاح في: https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Guidelines/Pages/Supplements.aspx.

بأقل البلدان نمواً أداة لرصد وتقييم التقدم والفعالية والثغرات في سياق عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية[١٧]. وتركز الأداة على ١٠ وظائف أساسية للعملية[١٨] وتقدم أسئلة إرشادية مدرجة في قائمة تحقق تمكن البلدان من رصد وتقييم أداء كل وظيفة أساسية في عمليتها الوطنية.

٢٤- ويدعم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً هيئة التنفيذ في تقييم التقدم المحرز في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية عن طريق إعداد تقرير سنوي يتضمن إحصاءات عن أنشطة البلدان النامية ذات الصلة بخطط التكيف الوطنية وموجزاً للدعم المقدم من الجهات الفاعلة ذات الصلة، وعن طريق الاحتفاظ بقائمة مفتوحة لجرد الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة والثغرات والاحتياجات. وفي عام ٢٠١٨، نظم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، بالتعاون مع لجنة التكيف، اجتماعاً لخبراء الأطراف من أجل تقييم التقدم المحرز في عملية خطط التكيف الوطنية في ضوء الغايات المتوخاة، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الأطراف والتقارير التوليفية[١٩]. وخلص تقييم هيئة التنفيذ في عام ٢٠١٨ إلى ما يلي:

(أ) أطلقت معظم البلدان النامية عملية خططها الوطنية للتكيف خلال فترة لم تتجاوز السنوات الثلاث الماضية، مما يجعل من السابق لأوانه تقييم تأثير هذه الخطط على الحد من قابلية التأثر أو تعزيز القدرة على التحمل أو تحسين القدرة على التكيف؛

(ب) أُحرز تقدم إيجابي في إدماج التكيف في السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بوضع ترتيبات مؤسسية جديدة وأطر تنظيمية وطنية لقيادة وتوجيه الجهود الحكومية بشأن خطط التكيف الوطنية؛ بما في ذلك إدراج مسؤوليات التكيف في الترتيبات المؤسسية الحكومية القائمة، وتناول مسألة التكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية الحكومية والقطاعية، وإنشاء صناديق استئمانية وطنية لتغير المناخ؛

(ج) من الأمور الأساسية وجود بيانات يمكن استخدامها كخط أساس لتقييم قابلية التأثر والمخاطر في البلدان وكمرجع لتقيم التقدم المحرز في مجال التكيّف؛

(د) من الأمور الأساسية وجود خطة تتضمن سجلاً للأهداف والغايات والمرامي المعلنة، حسب الاقتضاء، وغير ذلك من التفاصيل الأخرى ذات الصلة ليسترشد بها في قياس التقدم وتقييمه.

٢٥- ومن أجل تعزيز تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين البلدان، ينظم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً معارض لخطط التكيف الوطنية، وأنشطة تواصلية على الصعيد الإقليمي والعالمي تتيح للأفرقة القطرية الالتقاء بمقدمي الدعم المالي (مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية) والدعم التقني وبغيرهم من المنظمات والمراكز التي قد تساعد على دفع عملية خطط التكيف الوطنية.

(١٧) انظر https://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/50301_04_unfccc_monitoring_tool.pdf.

(١٨) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2013/15، الفقرة ٤٣.

(١٩) انظر المقرر ٥/م أ-١٧، الفقرة ١.

باء- الأساليب والنُّهج المتبعة في تقييم المنافع المشتركة للتكيف في الزراعة

عروض عامة مقدمة من المنظمات المدعوة

٢٦- قدم ممثل البنك الدولي عرضاً عاماً عن عمل هذه المؤسسة في قياس المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة للتكيف في قطاع الزراعة، مع التركيز على مؤشرات متعلقة بالمشاريع الزراعية الملائمة مناخياً. ويدعم البنك الدولي التكيف من خلال برنامجه النموذجي المتعلق بالقدرة على تحمل تغير المناخ، والزراعة الملائمة مناخياً، وغيرها من المبادرات، كما طور قاعدة بيانات غنية بالمعلومات عن المشاريع التي يدعمها وبيانات مرجعية قطرية.

٢٧- ويطبّق البنك الدولي أساليب ونُهجاً مختلفة لتقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل فيما يدعمه من مشاريع وبرامج زراعية ملائمة مناخياً. وتخضع جميع المشاريع لأربع عمليات: تمحيص لمخاطر المناخ والكوارث؛ ومحاسبة بشأن غازات الدفيئة؛ وتسعير للتكلفة الضمنية للكربون، الذي يتناول العوامل الخارجية المتعلقة بالكربون في سياق التحليل الاقتصادي والمالي؛ وتتبع للتمويل المناخي. ويبلّغ عن التمويل المناخي باتباع نهج طورته البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لتحديد حصص تمويل المشاريع المخصصة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتحدد المنافع المشتركة للتكيف على أساس تحليل سياقي، بينما تحدد المنافع المشتركة للتخفيف على أساس قائمة إيجابية من الأنشطة المؤهِّلة. وتتيح نظرية التغيير الأساس لتحديد مؤشرات تحمل متكاملة خاصة بالسياق، ويمكن في هذا الصدد تحديد مخرجات ومحصلات المشروع الطويلة الأجل المطلوبة كجزء من سلسلة النتائج، كما يمكن في وقت لاحق تحديد مقاييس التحمل ذات الصلة.

٢٨- ويتسم قياس القدرة على التحمل بتعقيده ويتطلب مقاييس متعددة لمختلف الجهات الفاعلة والأغراض والآفاق الزمنية. وفي ضوء التباين بين الأفق الزمني للمشروع (من أربع إلى سبع سنوات في المتوسط) والمدة الزمنية المحتملة اللازمة لملاحظة تغيرات ذات دلالة إحصائية في القدرة على التحمل، التي تُقدّر بعشرات السنين، بالنظر إلى التقلب المناخي، يمكن القول إن مقاييس القدرة على التحمل يجب أن تعتمد على معايير بديلة لتحديد محصلات استثمارات بعينها.

٢٩- وتشمل الأمثلة على استخدام تكنولوجيات القياس ورصد النتائج في سياق التنفيذ الميداني لإجراءات التكيف أجهزةَ الاستشعار الآلي لرطوبة التربة التي تستخدم في إنتاج المحاصيل لتوفير معلومات آنية لدعم القرارات التشغيلية، والتكنولوجيا الجغرافية المكانية المستخدمة لجمع البيانات من أجل رصد رطوبة التربة وسلامتها. ويمكن للمنصات الشبكية، مثل نظام المعلومات الزراعية الوطني لأوروغواي، تسهيل تجميع البيانات المتعلقة بالزراعة والموارد الطبيعية والمناخ من العديد من الوكالات الوطنية وتوضيب المعلومات المتاحة لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين.

٣٠- ويعمل البنك الدولي على تطوير أدوات وأساليب إضافية للمواكبة والرصد والتقييم كجزء من التزاماته المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠٢٥. وسيتيح نظام لتصنيف مستوى القدرة على التحمل يمكن تطبيقه على المشاريع التي يقودها البنك الدولي وكيانات أخرى تحسين قياس التكيف والقدرة على التحمل والإبلاغ عنهما، وإيجاد حوافز لتعزيز مستوى طموح أهداف النمو الملائمة للقدرة على التحمل؛ واستحداث معيار عالمي لاستخدامه في الأسواق المالية (في سندات القدرة على التحمل مثلاً) والصفقات العامة (مشاريع البنية التحتية مثلاً).

٣١- واعتبر ممثل البنك الدولي أن إطار كورونيفيا يمكن أن يفسح المجال لتحديد وتعزيز مقاييس ومؤشرات المنافع المشتركة. واقترح تفويض إجراء استعراض لتطبيقات حساب الكربون العديدة وتعميم إرشادات بشأن استخدامها. وعلاوة على ذلك، ارتأى أنه يمكن تطوير أطر مقياسية متعددة الأبعاد ضمن إطار كورونيفيا للبرهنة على أن المنافع الإجمالية للزراعة الملائمة مناخياً، التي تشمل العوائد الاقتصادية للاستثمار ومنافع التكيف والتخفيف، تتجاوز مجموع المنافع الفردية وتولد تآزراً بين العوائد العامة والخاصة.

٣٢- وقُدِّم العرض العام الذي أعده برنامج بحوث المناخ والزراعة والغذاء بشأن منافع التكيف ومنافعه المشتركة في الزراعة. وأُعرب في العرض عن رأي مفاده أن التكيف مع تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وأن هذا التكيف في قطاع الزراعة ينطوي على العديد من المنافع المشتركة. وتتيح تدخلات بناء القدرة على التحمل تعزيز القدرة الدينامية للنظم على امتصاص الصدمات وأوجه الإجهاد المرتبطة بالمناخ، والتكيف مع التغيير، واستيعاب التحول اللازم لتحقيق محصلات التنمية. وتستلزم هذه الأبعاد الثلاثة لبناء القدرة على التحمل النُّهج التالية:

(أ) امتصاص الصدمات أو مواجهتها من خلال استراتيجيات لإدارة المخاطر تقوم مثلاً على تغيير أو تعديل الأنواع أو السلالات المستخدمة، وتأمين المحاصيل والماشية، واستخدام المدخرات النقدية؛

(ب) الاستجابة بصورة استباقية للتغيّرات التي تطرأ على العوامل الخارجية من خلال الحفاظ على الإنتاجية وتحسينها ومواصلة العمليات عن طريق تنويع سبل العيش، واعتماد تكنولوجيات محصَّنة مناخياً، وتحسين الممارسات، والوصول إلى المعلومات المناخية واستخدامها، والوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛

(ج) تحويل البيئة التمكينية في المدى الطويل من خلال تعزيز الحوكمة وشروط القدرة على التحمل، من خلال الاستثمار في الحوكمة، والعلاقات التجارية وشبكات الأمان الرسمية، والوصول إلى البنية التحتية والخدمات، وآليات وسياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية.

٣٣- وتضمّن ما يناهز نصف المساهمات المحددة وطنياً التي تشمل عنصر التكيّف تأكيداً لأهمية الرصد والتقييم وأُشير فيها إلى جهود التعلّم المستمر أو خطط التعلم (أي تحسين فعالية وكفاءة التكيف) والمساءلة (أي إثبات أن العمل قد أدى إلى نتيجة). ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً نسبياً من البلدان قد صمم ونفذ نظاماً وطنياً لرصد التكيف وتقييمه، علماً أن معظمها ركز في ذلك على مستوى البرامج أو المشاريع. وتجمع الأساليب التي طورتها البلدان بين التحليل النوعي والمؤشرات الكمية (من ٣ إلى أكثر من ١٠٠ في النظام)، اللذين يستخدمان في رصد اتجاهات التعرض لتغير المناخ وقابلية التأثر به، وتأثيرات الأحداث المناخية، وعمليات التكيف أو محصلاته.

٣٤- وأدلت حكومات تعمل على وضع أطر ومؤشرات وطنية لرصد وتقييم المنافع المشتركة للتكيف والقدرة على التحمل بالملاحظات التالية:

(أ) لا يمكن تقييم تأثيرات ومحصلات إجراءات التكيّف إلا عبر فترات زمنية طويلة؛

(ب) تتسم القدرة على التحمل بأنها متعددة الأبعاد (بما يشمل على سبيل المثال الجوانب الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية) وبأن تحقيقها يشمل نطاقات وقطاعات متعددة، وهو ما يعني أن تجميع المعلومات المستخدمة في تقييم المحصلات ينبغي أن يحيط بأبعاد مختلفة؛

(ج) ينطوي التعامل مع حالة عدم اليقين، المرتبطة بمسألة فهم النظام المناخي، على صعوبة تقع بشكل خاص على البلدان التي تواجه قيوداً متعلقة بالقدرات والموارد؛

(د) كثُرت المبادرات والأطر الخاصة برصد التكيف وتقييمه على جميع المستويات وهي تتطلب بعض المواءمة.

جيم- عروض ممثلي الأطراف بشأن تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل

٣٥- أكد ممثل عن المجموعة الأفريقية أهمية التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة في أفريقيا، مؤكداً أن تأثيرات تغير المناخ ومخاطره تهدد التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وهي مناطق تضم غالبية من السكان تعتمد في عيشها على الزراعة. وفي حين أن أسباباً أخرى لتغيير استخدام الأراضي تهدد استدامة الزراعة، فإن تغير المناخ يزيد من قابلية تأثرها. فالزراعة في أفريقيا تتوقف على الأمطار ويمارسها في الغالب صغار المزارعين. ويعتمد المزارعون على أدوات إنتاج بدائية كما يواجهون محدودية الوصول إلى المدخلات الخارجية مثل البذور المحسنة والكيماويات الزراعية والأسمدة. وتعادل الإنتاجية الزراعية في أفريقيا ٣٥ في المائة من المتوسط العالمي في حين أن قدرة تصنيع المنتجات الزراعية تظل محدودة أيضاً.

٣٦- ويمكن للتكيف في قطاع الزراعة أن يحقِّق العديد من المنافع المشتركة:

(أ) رفع الدخل وتحسين نوعية فرص العمل نتيجة تكييف نظم المحاصيل وتربية الماشية، والاستفادة من سلاسل القيمة؛

(ب) تعزيز فعالية وربحية النظم الزراعية؛

(ج) تعزيز تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات؛

(د) زيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية (التعليم والصحة مثلاً)؛

(هـ) تحسين المساواة بين الجنسين والوئام الاجتماعي؛

(و) زيادة احتجاز الكربون في التربة وفي مخزونات الكربون الموجودة فوق سطح الأرض؛

(ز) وقف تدهور الأراضي؛

(ح) زيادة الاحتفاظ بالمياه والمواد الغذائية في التربة؛

(ط) الحفاظ على التنوع البيولوجي.

٣٧- ويُعدّ قياس التكيف مع تغيّر المناخ والفوائد المشتركة للتكيّف والقدرة على التحمل أداة أساسية لتتبع محصلات مشاريع التكيف بغية التقليل من اختلال التكيف وتحديد أولويات الإجراءات اللاحقة. ويمكن للقياس أن يساعد أيضاً في ضمان فعالية الاستثمارات وإخضاعها للمساءلة وفي تسهيل جني مكاسب مالية من المنافع المشتركة للتكيف وإضفاء قيمة عليها، وهو ما يتيح بدوره تعزيز تنفيذ التكيف على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي. لكن يلاحظ أن ثمة على الصعيد العالمي عدداً هائلاً من أدوات الرصد والتقييم والنُّهج والأساليب التي يقترن كل منها بغاياته المختلفة ومحصلاته المتوقعة. فكل بلد يتأثر بجدول أعمال التنمية الخاص به وبسياساته وأولوياته الزراعية. ونتيجة لذلك، تعتمد أساليب ونُهُج قياس التكيف والقدرة على التحمل بصورة

أساسية على الأطر التقليدية لرصد وتقييم المشاريع والبرامج، في حين تتسم أساليب ونُهج قياس المنافع المشتركة للتكيف بطابعها النوعي. وبالتالي، يمكن القول إن أساليب ونُهج قياس التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل تظل غير مناسبة ومفتقرة إلى البعد الكمي.

٣٨- وأوصت المجموعة الأفريقية هيئة التنفيذ وهيئة المشورة بما يلي:

(أ) استخلاص حصيلة الأساليب والنُّهج القائمة المتبعة في تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل من أجل تحديد الثغرات؛

(ب) وضع إطار مناسب يُستند إليه في تتبع التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل في قطاع الزراعة على جميع المستويات والنطاقات، وهو ما يمكن أن ييسر التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً ولخطط التكيف الوطنية والسياسات المناخية وكذلك تقييم التقدم المحرز في مجال التكيف على الصعيد العالمي ومدى كفايته وفعاليته تقييماً منهجياً ومحكماً وشفافاً. ويجب أن يكون الإطار الذي يُبلور موثوقاً وشفافاً ودقيقاً وقابلاً للتكرار وقابلاً للقياس ومفهوماً، وينبغي أن يسهل تحديد الاتجاهات العامة؛

(ج) تيسير التعاون والدعم الدوليين فيما يتعلق بالموارد المالية وبناء القدرات اللازمين لتطبيق الإطار أو غير ذلك من الأساليب أو الإرشادات ذات الصلة، من أجل تتبع التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل وتعزيز تنفيذ الالتزامات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والسياسات المناخية.

٣٩- وسلط ممثل اليابان الضوء على قانون سُن في بلده هو قانون التكيف مع تغير المناخ لعام ٢٠١٨ باعتباره الإطار الوطني الحاضن لعملية وضع أساليب ونهج تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل. ويوضح القانون أدوار الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمواطنين في تعزيز التكيف مع تغير المناخ. ووضعت الحكومة اليابانية خطة تكيف وطنية وتعمل على وضع منهجيات لرصد وتقييم التقدم المحرز في التكيف. وستُستعرض خطة التكيف الوطنية كل خمس سنوات على أساس تقييمات تأثير تغير المناخ. وتضطلع الحكومات المحلية بصياغة خطط محلية للتكيف مع تغير المناخ.

٤٠- وشدّد الممثل على أن تقييم تأثيرات تغير المناخ وآثار التكيف، بما في ذلك في إنتاج المحاصيل، يتطلب بيانات وتقديرات سليمة علمياً، وعلى أنه لا يمكن الفصل بين التكيف والتخفيف من تغير المناخ عندما يتعلق الأمر بالزراعة، وهو ما سُلِّم به في تصميم إطار ورونيفيا.

٤١- وأشار ممثّل النرويج إلى أن بلده ليست لديه نُهُج أو أساليب محددة لتقييم التقدم المحرز في التكيف. وتشمل أولويات البلد فيما يتعلق بالأمن الغذائي تشجيع الإنتاج المحلي (الحفاظ على القدرة الإنتاجية) والتجارة والتعاون العالميين. وتدعم الحكومة الوطنية امتلاك المزارعين لمزارعهم الخاصة، كما تعالج اختلالات السوق في النظام الزراعي، وتضطلع بمسؤولة وضع معايير الوقاية الصحية، وتفعيل نظم الإنذار، وإدارة الموارد الجينية.

٤٢- وأضاف ممثّل النرويج أن تقييم التكيف يستلزم تقييماً مسبقاً لخيارات التكيف، وتقييماً مستمراً للنظم والاحتياجات، وتقييماً لاحقاً لمحصلات وتأثيرات العمل. وفي حالة الزراعة، من الضروري أن توضع في الاعتبار ليس فقط النظم الطبيعية والزراعية والغذائية، ولكن أيضاً النظم المؤسسية والسياساتية. وبالنظر إلى أن التكيّف والقدرة على التحمل محكومان بسياقهما الخاص،

فإن تحديد مقاييس عالمية لتقييم التكيّف وما يحقِّقه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل أمر لا يخلو من صعوبة، لكن يوصى في هذا الصدد باستخدام نُهج ذات منحى تصاعدي يشارك فيها المزارعون. وينبغي أيضاً تشجيع دعم تنويع قطاع الزراعة والحلول القائمة على الطبيعة، مع التركيز على حفظ التربة.

٤٣- وسلط ممثل للاتحاد الأوروبي الضوء على التدابير ومؤشرات التكيف الإقليمية والمحلية الموجودة التي يمكن أن تطرح صعوبات في سياق وضع نهج عالمي للرصد والتقييم. ولدى الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، سياسة زراعية مشتركة تشتمل على أهداف في مجال التخفيف والتكيف وإطار لرصد وتقييم التكيف بناء على مؤشرات للتأثير والنتائج والمخرجات. وتكتسي البيانات الساتلية التي يتيحها برنامج كوبرنيكوس أهمية أساسية في سياق تقييم مخاطر تغير المناخ والقدرة على تحمله.

٤٤- ومنذ عام ٢٠١٠، أضحى التكيف مع تغير المناخ في قطاع الزراعة هدفاً استراتيجياً وطنياً للتنمية المستدامة في أوروغواي. واعتباراً من عام ٢٠١٧، يتلقى هذا الهدف دعماً من برنامج دمج الزراعة في خطط التكيف الوطنية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، وذلك في إطار وضع خطة استراتيجية وطنية للتكيّف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي هدفها الحد من قابلية التأثر وسد الفجوات المعرفية والتعلم. وتشمل جهود أوروغواي تطوير منصة تفاعلية للرصد والتقييم المنهجيين.

٤٥- واعتمدت أوروغواي، في إطار اتباعها نهج منظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، أربع فئات من المؤشرات. وتشمل الدروس المبكرة المستخلصة من تطبيقها ما يلي:

(أ) ليس ثمة مجموعة واحدة من المؤشرات من شأنها أن تناسب جميع حالات التكيف (سواء على الصعيد القطاعي أو المتعدد القطاعات أو الوطني أو الإقليمي، مثلاً)؛

(ب) لوحظ أن التقييم المحكم لقابلية التأثر شرط مسبق لتطبيق فعال لنظام للرصد والتقييم؛

(ج) تسهم نُظم الرصد والتقييم المنسجمة مع خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وأهداف التنمية المستدامة، في تجنب ازدواجية الجهود؛

(د) يُشكِّل نقص المعلومات النوعية أحد الصعوبات الرئيسية التي تعترض تتبع التقدم المحرز في التكيف، في حين يشكل تعزيز نظم جمع البيانات عملية شديدة الاعتماد على الموارد؛

(هـ) كان ثمة حاجة إلى الجمع بين مؤشرات بشأن العمليات والنتائج من أجل إبراز طبيعة التكيف الطويلة الأجل؛

(و) كان ثمة حاجة إلى الجمع بين المعلومات الكمية والنوعية لتحسين فهم سلوك المزارعين وتحسين تصميم السياسات، وهو ما يبين الدور الحاسم لنظم الرصد والتقييم في التعلم؛

(ز) اتّضح أن من المفيد تضمين حزمة أدوات الرصد والتقييم بروتوكولاً للتقييم المنهجي والمتسق للخسائر والأضرار؛

(ح) اتّضح أن الرصد المنهجي لظروف الطقس يفيد في فهم كيفية استجابة هياكل ووظائف النظم الإيكولوجية الزراعية للتأثيرات الضارة.

٤٦- واقترح ممثل أوروغواي الأنشطة التالية التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً فيما يتعلق بإطار كورونيفيا:

(أ) تجميع ما استُخدم من أساليب ونُهج لتقييم التقدم المحرز من الأطراف على صعيد التكيّف في قطاع الزراعة، واضطلاع الأمانة بإعداد تقرير تقني يُعرض على الهيئتين الفرعيتين؛

(ب) إعداد أطر منهجية مرنة لمساعدة الأطراف في وضع أساليبها ومؤشراتها الخاصة لرصد التكيف وتقييمه؛

(ج) استخدام آليات فعالة لتسهيل تقاسم المعرفة بين الأطراف (مثل إنشاء منصة شبكية وإصدار منشورات)؛

(د) تقديم توجيهات من خلال مؤتمر الأطراف إلى الهيئات المنشأة وكيانات الآلية المالية المناسبة بشأن بناء قدرات البلدان النامية ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز نُظمها للرصد والتقييم بما يحسّن فعالية تنفيذها خطط التكيف الوطنية، وإعداد بلاغات التكيّف الخاصة بها، وتحقيق أهداف التكيف المندرجة في مساهماتها المحددة وطنياً.

دال- الأعمال المتعلقة بالتكيف التي تضطلع بها كيانات الآلية المالية

٤٧- في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، التزم الصندوق الأخضر للمناخ بدعم ٧٠ مشروعاً متعلقاً بالتكيف بتمويل قدره ٢,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) وتمويل إضافي معبأ قيمته ٨,٢ بلايين دولار. ومن المتوقع أن يستفيد من المشاريع ٢٧٦ مليون شخص بفضل تحسين أسباب عيش السكان والمجتمعات وقدرتها على التحمل، وتعزيز البنية التحتية والبيئة العمرانية، والنظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية، والأنظمة الصحية، والنظم الغذائية، والأمن المائي. وتشمل المحصّلات المتوقعة للمشاريع تعزيز الأنظمة الحكومية والمؤسسية واللوائح التنظيمية من أجل بلوغ تخطيط إنمائي يستجيب للمناخ، وتعزيز حشد المعلومات المناخية واستخدامها في صنع القرار، وتعزيز القدرة على التكيف وتقليل التعرض لمخاطر المناخ، وزيادة الوعي بالتهديدات المناخية وعمليات الحد من المخاطر. وتمثل الزراعة أحد مجالات التركيز في المشاريع في حين تشمل مؤشرات الأداء النسبة المئوية للأسر المعيشية المستفيدة من الأمن الغذائي، ومساحة الأرض الزراعية التي أصبحت أكثر قدرة على تحمل تغير المناخ من خلال تغيير الممارسات الزراعية.

٤٨- ويخضع كل مشروع من مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ لاستعراضات قطاعية ومناخية. ويقيّم أداء المشاريع في هذه الاستعراضات وفقاً لمعايير الاستثمار التالية:

(أ) التأثير: عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين مفصلاً حسب نوع الجنس؛

(ب) النقلة النوعية: المساهمة في التنمية المستدامة القادرة على تحمل تغير المناخ، ودرجة تقاسم المعرفة والتعلم، ومدى الإسهام في إنشاء أو تحسين بيئة تمكينية، ومدى تعزيز الأطر التنظيمية والسياسات؛

(ج) التنمية المستدامة: المنافع المشتركة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والجنساني والبيئي وعلى صعيد التخفيف من تغير المناخ؛

(د) احتياجات المستفيدين: قابلية تأثر السكان بتغير المناخ، مع إيلاء أهمية خاصة للفئات القابلة للتأثر والجوانب الجنسانية؛

(هـ) تملّك المبادرة قطريا: تواؤم المشروع مع الأولويات القطرية ومساهمته في خطط التكيف الوطنية؛

(و) الكفاءة والفعالية.

٤٩- وأكّد ممثّل الصندوق الأخضر للمناخ على أهمية تصميم مشاريع التكيّف على أساس علوم المناخ وتحليل البيانات الأولية والنمذجة ونتائج الأبحاث والمشاورات مع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يوضح تعريف المشروع النقلة النوعية المتوخاة ونظرية التغيير المستند إليها. واعتبر أن تأسيس مشاريع التكيف على قاعدة علمية أمر أساسي لضمان تحقيق فوائد متعددة. وفي كثير من الحالات، لا تُقاس الفوائد المشتركة أو يبلغ عنها على الرغم من أن من شأنها على الأرجح أن تحسن من تأثير الاستثمار.

٥٠- ويتيح برنامج الاستعداد التابع للصندوق الأخضر للمناخ دعم البلدان في إعداد المشاريع والتحليل المناخي وبناء القدرات.

٥١- وبموازاة ذلك، يدير مرفق البيئة العالمية صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ، اللذين قدماً معاً ١,٧٥ بليون دولار لتمويل مشاريع التكيف - ٢٨٢ مشروعاً في إطار صندوق أقل البلدان نمواً و٧٩ في إطار الصندوق الخاص بتغير المناخ. وعادت المشاريع بالفائدة على ٢٨ مليون شخص، كما أتاحت جعل ٧ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية قادرة على تحمل تغير المناخ. ويمثل دعم التكيف في الزراعة أولوية رئيسية لمرفق البيئة العالمية، وحُدِّدت الزراعة كأولوية في ٩٦ في المائة من برامج العمل الوطنية للتكيف في حين ارتبط ٧٣ في المائة من مشاريع برامج العمل الوطنية للتكيف بالزراعة. وتعد المنافع المشتركة للمشاريع الزراعية (التخفيف من تغير المناخ، والحد من تدهور الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي) محوراً أساسياً لعمل مرفق البيئة العالمية.

٥٢- وعند تقييم آثار مشاريع التكيف، يراعي مرفق البيئة العالمية القدرة على التحمل باعتبارها في الوقت ذاته منتجاً (مثل البنية التحتية القادرة على التحمل، ومحطات الطقس الآلية، وأصناف المحاصيل الجديدة) وعملية طويلة الأجل تفضي إلى بناء القدرات المؤسسية أو وضع سياسات جديدة. وتتيح عملية بناء القدرة على التحمل، التي تقوم على امتصاص الصدمات والتكيف مع التغيرات والتحولات، الاستفادة من المنافع المباشرة، وسلاسل القيمة والمنافع النُّظمية (مثل إقامة نظام غذائي قادر على التحمل)؛ والمساهمة في أهداف التنمية الوطنية؛ والتغيير المنهجي والتحولي في سياسات المناخ والحوكمة المناخية؛ ومنافع الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك منافع يمكن تصنيفها حسب نوع الجنس. ويسعى مرفق البيئة العالمية جاهداً إلى التقاط النتائج النوعية لأنها تتيح معلومات مهمة لتوسيع نطاق المشاريع.

٥٣- ويقدم إطار نتائج التكيّف لصندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص بتغير المناخ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ مؤشرات لتتبع التقدم المحرز في التكيف في المشاريع الزراعية. ويتناول الإطار بصورة مركزة عدد هكتارات الأراضي المشمولة بإدارة قادرة على التحمل وعدد المستفيدين.

٥٤- وتتبع التحديات التي حدّدها مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بنُهج ومؤشرات تقييم التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل من الطبيعة غير المباشرة والنوعية لنتائج وتأثيرات التكيف. وإضافة إلى ذلك، يؤدي الافتقار إلى أساليب ومؤشرات عالمية إلى عدم تمكن الحكومات الوطنية من الوصول إلى الأدوات الملائمة لتقييم التخفيف والتكيف في الزراعة.

٥٥- وأبرز ممثل مرفق البيئة العالمية أن تقييم النتائج النوعية لإجراءات التكيف ضروري، وأن الإحاطة بمنافع التكيف ينبغي أن تقوم على استخدام أساليب مبتكرة وأنشطة تمكينية، مثل نظم قياس منافع القدرة على التحمل ومخاطر المناخ انطلاقاً من تقدير قيمة الأصول وبيانات التعداد والبيانات الصحية. وشدد المتحدث أيضاً على أن العديد من البلدان تحتاج إلى دعم لتطوير أطرها أو نظمها الخاصة بالرصد والتقييم، وأكد أن بلورة فهم مشترك لمفاهيم المنافع المشتركة والتآزر والمبادلة والتكامل سيكون خطوة أولى مفيدة نحو قياس التكيف. وقال إن مرفق البيئة العالمية يمكنه تقديم الدعم لتعزيز القدرات وتحسين الأدوات والأساليب في إطار مشروعه لبناء القدرات على الصعيد العالمي من أجل تعزيز الشفافية في قطاع الزراعة والحراجة وغير ذلك من قطاعات استخدام الأراضي.

٥٦- ويدعم صندوق التكيف حالياً ٨٤ مشروعاً متعلقاً بالتكيف وتعزيز القدرة على التحمل يستفيد منها استفادة مباشرة ٦ ملايين شخص. وتمثل المشاريع الزراعية ١٦ في المائة من حافظة الصندوق بتمويل قدره ٨٦,٦ مليون دولار موزع بين بلدان في أفريقيا (٣٦ في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (٣٤ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣٠ في المائة). وأُدرجت مكونات زراعية في بعض المشاريع المتعلقة بإدارة المياه أو التنمية الريفية أو الأمن الغذائي، وكذلك في بعض المشاريع المتعددة القطاعات. ولا يولي صندوق التكيف الأولوية للمشاريع الزراعية، لكن التمويل يخصص للكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ على أساس العديد من المعايير.

٥٧- ومن المشاريع ذات الصلة بالزراعة التي يدعمها حالياً صندوق التكيف، ذُكر على سبيل المثال برنامج للتكيف المناخي في مجال المياه والزراعة في إريتريا، ومشروع للتكيف المناخي في مناطق الواحات في المغرب، ومشروع لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتقلبه يستهدف صغار المزارعين المتأثرين في أوروغواي، ومشروع بشأن الإجراءات والاستراتيجيات الملائمة مناخياً يرمي إلى إتاحة سبل عيش مستدامة لسكان المناطق الهضبية المعتمدين على الزراعة في الهند.

هاء- وجهات النظر المتعددة الأبعاد التي أدلت بها الجهات الفاعلة من غير الدول

٥٨- قدم ممثلو المنظمات المراقبة وجهات نظرهم في حلقة العمل وفي الورقات المقدمة مسبقاً. وسلّط ممثل عن فئة المزارعين الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الرقمنة والتكنولوجيا الأحيائية في تعزيز الزراعة الملائمة مناخياً. ويمكن للتكنولوجيات الرائدة تعزيز الإنتاجية الزراعية مع تقليل استهلاك الموارد، وهو ما يسهم في بناء قدرة المزارعين على تحمل تأثيرات تغير المناخ. وذُكر أن من اللازم دعم إتاحة هذه التكنولوجيات للمزارعين والعمل من أجل كفالة استجابتها بصورة كاملة لتحديات المناخ. وسلط الممثل الضوء على الحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي عن طريق تحسين الإنتاجية والقدرة على التحمل، مع التركيز في الوقت نفسه على القضاء على الفقر ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. وأضاف المتحدث أن فئة المزارعين توصي

بمؤشرات سهلة الاستخدام تتيح إبلاغاً مبسطاً عن النتائج. وينبغي زيادة قدرة المزارعين على التحمّل من خلال تأمين التنوع الجيني للمحاصيل والماشية، والبحث في مجال التكنولوجيات المستدامة وإتاحة الوصول إليها، وضمان السلامة البيئية، ودعم ابتكارات المزارعين.

٥٩- وأوصى ممثل عن المنظمات غير الحكومية للشباب بمعالجة التكيف في قطاع الزراعة على نحو يجمع بين تخفيف تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي. وينبغي لإطار كورونيفيا أن يعزز النُّهج الإيكولوجية الزراعية باعتبارها تدابير للتكيف ذات أولوية في قطاع الزراعة من أجل تعزيز الخدمات البيئية (مثل احتجاز الكربون، والتلقيح، والتعامل مع الآفات بوسائل طبيعية) وتقليل الاعتماد على المدخلات الكيميائية والوقود الأحفوري. وقال المتحدث إن النهج الإيكولوجي الزراعي يمكن أن يفضي إلى العديد من المنافع المشتركة، مثل تحسين خصوبة التربة، وتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وحماية حقوق المزارعين، وخلق فرص العمل، وتمكين صغار المزارعين (بمن فيهم النساء)، واستصلاح النظم الإيكولوجية، وتحسين صحة الإنسان، ونقل معارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وينبغي أن يُستند في مؤشرات قياس التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل إلى تحليل نوعي يكفل الإحاطة بالمنافع المشتركة وبجميع الآثار السلبية الممكنة.

٦٠- وذكر مُمثِّل للمنظمات البيئية غير الحكومية أن قياس التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل في قطاع الزراعة يمكن أن يُقلص ليصب في قياس ما يكتسبه المزارعون من قدرة على التكيف بفضل المشاركة في تصميم وتنفيذ المشاريع، وكذلك في تتبع مدى استيعاب النُّهج الإيكولوجية الزراعية. وتضمن المشاركة النشطة للمزارعين، وبخاصة النساء وجماعات المزارعين المهمّشين، استجابة المشاريع لاحتياجات الأشخاص الأكثر تضرراً منهم. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني دعم المناقشة والتحليل على مستوى المجتمع المحلي وتقديم استنتاجات إلى الجهات الحكومية المعنية. وتنطوي الإيكولوجيا الزراعية على فوائد متعددة، بما في ذلك تحسين نوعية التربة، وحفظ التنوع البيولوجي، وزيادة المردود، وتقليل مخاطر الخسائر الزراعية – بفضل تنويع البذور والمحاصيل، وتمكين المرأة.

٦١- وأبرز ممثل للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ أن خطة عمل منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية التي اعتمدت مؤخراً هي خطوة نحو الاعتراف بقيمة نظم معارف الشعوب الأصلية. ويعد التكيف مع تغير المناخ عاملاً أساسياً لسبل عيش الشعوب الأصلية وأمنها الغذائي وأساليبها الدوائية؛ ومع ذلك، من المهم التمييز بين الصيد والقطاف، والزراعة المتنقلة، والرعي، وتشغيل النظم الزراعية الصغيرة النطاق، والحراجة الزراعية الجماعية. وهناك حاجة ملحة للحد من التأثيرات – انبعاثات غازات الدفيئة، وتدمير الغابات والموارد الطبيعية، وغيرها من التأثيرات البيئية المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي – الناجمة عن نشاط الشركات الكبرى العاملة في مجالي الصناعة الزراعية وتربية الماشية. وقُدمت توصية تتوخى تركيز إطار كورونيفيا على مسألتين متباينتين: آثار تغير المناخ من منظور الزراعة والرعي الممارسيْن في نطاق صغير، وآثار الزراعة الصناعية من منظور ظاهرة الاحترار العالمي، وإزالة الغابات، والأمن الغذائي. وينبغي أن تعترف الحكومات بالنظم الزراعية للشعوب الأصلية وبنظمها الصحية والمعيشية وأن تدعمها.

رابعاً- موجز المناقشات والآفاق المستقبلية

ألف- تقييم التكيف على مستويات مختلفة

٦٢- تناولت حلقة العمل مختلف أساليب وأسباب رصد وتقييم التكيف والقدرة على التحمل. وتُبذل على الصعيد العالمي جهود تصب في الرصد والتقييم المنتظمين لمدى كفاية وفعالية التكيف والدعم اللذين يُضطلع بهما في إطار جداول الأعمال المتعددة الأطراف ذات الصلة، وذلك من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الولايات وتحديد ما يلاحظ من عقبات وثغرات وإرشاد الإجراءات السياساتية المتخذة. ويتمثل أحد عناصر هذه العملية في تقاسم التجارب (النجاحات والتحديات) والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ويتولى مؤتمر/اجتماع أطراف باريس، بدعم من الهيئات المنشأة، بلورة منهجيات استخلاص الحصيلة العالمية فيما يتعلق بالهدف العالمي في مجال التكيف بموجب اتفاقية باريس.

٦٣- وعلى المستوى الوطني، تتولى البلدان تتبع عناصر التكيف من أجل دعم التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بموجب الاتفاقية، وهو عمل غالباً ما ينسق في ضوء ما يقدم من تقارير في إطار جداول الأعمال الدولية الأخرى. وطوّرت البلدان نُظماً للرصد والتقييم كما تطبق مقاييس من اختيارها. وفي كثير من الحالات، تُطوّر النُّظم بحسب القطاع (المحدد وطنياً). وحُددت في إطار بعض جداول الأعمال الدولية (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سنداي) مؤشرات عالمية. وسُلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز تضافر متطلبات الإبلاغ بموجب جداول الأعمال الدولية الرئيسية (أي اتفاق باريس، وخطة عام ٢٠٣٠، وإطار سنداي)، وهو أمر يمكن معالجته على المستوى المتعدد الأطراف أو على مستوى البلدان من خلال الوزارات المختلفة التي تنسق أعمالها ذات الصلة من أجل تلبية متطلبات الإبلاغ المختلفة.

٦٤- وعلى مستوى المشاريع، طوّرت الكيانات المموِّلة أساليب محكمة لرصد البرامج والمشاريع. وتُستخدم مقاييس مختلفة لأغراض تقييم مقترحات المشاريع ودعم قرارات التمويل، في حين طُوِّرت نظم رصد وتقييم محددة لتتبع تنفيذ المشاريع وضمان تحقيق النتائج المتوقعة. وتُجرى بعد التنفيذ تقييمات مستقلة للوقوف على مدى تحقق أهداف المشروع وغاياته وتحديد الدروس المستفادة. وبقدر الإمكان، تستخدم مقاييس كمية روعيت في تصميمها سهولة القياس والتحقق. ويستخدم الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف كمؤشرات عدد المستفيدين وعدد هكتارات الأراضي التي تدار نحو مستدام أو قادر على التحمل. ومن شأن استخدام مؤشرات عالمية لقياس محصلات وتأثيرات مشاريع التكيف في القطاع الزراعي على صعيد مختلف الصناديق أن يسهل الإبلاغ على المستوى العالمي. وبالمثل، يمكن أن تشكِّل المعايير المحددة على مستوى تصميم المشاريع والمؤشرات المرتبطة بمستوى محصلات المشاريع أساساً سليماً لمزيد من التنسيق.

باء- تأثيرات التكيف الطويلة الأجل

٦٥- لا تزال مسألة تأثير إجراءات تكيّف بعينها في القدرة على التحمل الطويلة الأجل مجالاً للمناقشة، علماً أن التأثير المذكور لا يمكن ملاحظته إلا على المدى الطويل. وينطبق ذلك أيضاً على المنافع المشتركة للتكيف، لا سيما فيما يتصل بجداول الأعمال المتعددة الأطراف وبالمساهمة في تخفيف آثار تغير المناخ وفي التنمية الخفيضة الكربون. ويتمثل أحد أساليب معالجة هذا الإشكال في

وضع خطط استثمارية تمتد لفترة زمنية تتجاوز المدة النمطية التي تتراوح بين ثلاث وست سنوات في فرادى المشاريع (مثل تلك المندرجة في إطار مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ). وسيتطلب مثل هذا التخطيط في سياق الزراعة الملائمة مناخياً أن تتبنى البلدان والمزارعون تغييرات جذرية في الممارسات الزراعية من أجل تحقيق نقلة نوعية وتكيف تحولي في الزراعة.

٦٦- فعلى سبيل المثال، ينظر الصندوق الأخضر للمناخ إلى التأثير المحتمل لمشروع من المشاريع كجزء من نهج نظري للتغيير يراعي الحساسية المناخية العامة والتعرض لمخاطر المناخ في بلد ما ومدى تأثر فئاته السكانية استناداً إلى متغيرات اجتماعية واقتصادية. وينبغي أن تقدّم مقترحات المشاريع دليلاً على التأثير المحتمل للمشروع، ويمكن أن يتمثل ذلك في تحديد مؤشرات وسيطة للتدابير التي يتعين تنفيذها من خلال المشروع والإبلاغ عنها (في حال وجود ما يبرر رصدها). ويعتمد مرفق البيئة العالمية على مُقيِّمين مستقلين يتولون إجراء تقييم لاحق بعد فترة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات من انتهاء المشروع، وذلك لتحديد القدرة على التحمل الفعلية التي اكتسبها المستفيدون أو اكتسبتها النظم الإيكولوجية أو تحققت ميدانياً بفضل مشروع التكيف. ويركز هذا التقييم على التأثير الطويل الأجل وعلى مدى استدامة الفوائد الناتجة عن المشروع. وفي إطار صندوق التكيف، يُحدِّد التقييم اللاحق عدد هكتارات الأراضي التي استُصلحت بصورة مستدامة من خلال مشروع من المشاريع، وهو ما قد يؤدي إلى تعديل الأرقام التي سبق الإبلاغ عنها.

٦٧- ويمثل التحصيل المنهجي للبيانات الوطنية على نحو يغطي جميع جوانب التكيف والقدرة على التحمل ويحيط باعتبارات مجموعات واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المزارعون والنساء والمجتمع المدني، خطوة حاسمة في سياق تقييم محصلات التكيف وتأثيره على مر الزمن. وتسمح البيانات التي تُجمع بتحديد خط الأساس ورصد التغيرات كما تفيد في ضمان أن يلبي التكيف الاحتياجات المستهدفة. وينبغي في الوضع الأمثل ألا يكون جمع البيانات نشاطاً منعزلاً بل عملاً يندرج في إطار الجهود المستمرة التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية الوطنية.

جيم- النُّهج التحولية المتبعة حيال التكيف

٦٨- من المقبول عموماً أن التكيّف الناجح مع تغير المناخ يتطلب تحولات ونقلات نوعية لتجاوز ما يعرقله وتجنب الاختلالات النظمية. وتشكل معايير ونُهج تقييم التحولات والنقلات النوعية والتكيف التحولي في قطاع الزراعة مجالاً للبحث النّشط. وعلى سبيل المثال، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الصندوق الأخضر للمناخ إلى تحقيقها من خلال استثماراته في تشجيع تحقيق تحول نوعي صوب تنمية مستدامة خفيضة الانبعاثات وقادرة على تحمل تغير المناخ. وتُقيَّم النقلة النوعية أيضاً كمعيار استثماري من خلال بحث كيفية مساهمة المشروع في التغير النظمي من خلال تعديل الإطار التنظيمي أو عملية وضع السياسات العامة، وهو ما يسهل بدوره توسيع دائرة المشروع. وشرع الصندوق الأخضر للمناخ في بلورة إرشادات واستراتيجيات قطاعية لتحديد المسارات التحولية وأولويات الاستثمار. وتُشجَّع البلدان على استخدام تمويلات الاستعداد المقدمة من الصندوق الأخضر للمناخ في صياغة ما يمكن أن تشمله النقلة النوعية صوب زراعة قادرة على التحمل في سياقها الوطني. ويمكن أن يسهّل هذا العمل إدراج التكيف التحولي في التخطيط الوطني وفي الاستثمارات اللاحقة.

دال- الصعوبات التي تعترض دعم التكيف

٦٩- على المستوى العالمي المُتعدِّد الأطراف، يُستخدم الرّصد والتقييم اللذان تضطلع بهما الهيئتان الفرعيتان في تحديد وتقاسم الدروس والتحديات. ونوقش في حلقة العمل أحد التحديات الرئيسية ألا وهو صياغة مقترحات المشاريع، بما في ذلك مسألة تحديد المبرر المناخي لأنشطة التكيف في سياق يتسم بعدم اليقين ويتطلب مواءمة الأولويات الوطنية مع أهداف الصندوق.

٧٠- واعتُرف بصعوبة تحديد المبرر المناخي وسُلط الضوء على أن تمويلات الاستعداد المقدمة من الصندوق الأخضر للمناخ يمكن أن تُستخدم في إعداد المشاريع، بما في ذلك في إجراء أي تحليل مطلوب. وفيما يتعلق بعدم اليقين، ذُكر أن تدخلات التكيف المقترحة يجب أن تكون محكمة بما فيه الكفاية أو أن تتضمن خيارات كافية لمواكبة تغير السيناريوهات المناخية قيد النظر.

٧١- ويتطلب الرصد والتقييم موارد مخصصة لهذا الغرض. ففي حين أن معظم تمويلات المشاريع تشمل تمويلاً مخصصاً لتقييم المشروع، إلا أن البلدان تواجه صعوبات في حشد دعم كاف لعمليتي الرصد والتقييم المنهجيين على الصعيد الوطني. ويمثِّل بناء القدرات حاجة أخرى مهمة، بما في ذلك ما يتعلق بالإبلاغ بموجب الاتفاقية واتفاق باريس. ومن شأن اعتماد مرونة أكبر في الدعم المقدم، مثلاً من خلال مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالشفافية، أن يساعد في تلبية احتياجات قطرية محددة، مثل دعم استخدام التكنولوجيات الواعدة لجمع البيانات والدعم الذي يحتاجه المزارعون.

هاء- الآفاق المستقبلية

٧٢- رحّب الميسِّران المتشاركان بما شهدته حلقة العمل من تبادل مثمر لوجهات النظر، وشمل ذلك تسليط الضوء على التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال قياس التكيف وما يحققه من منافع مشتركة للتكيف والقدرة على التحمل، فضلاً عن الطرق المتنوعة لمعالجة هذه الصعوبات. وعلى الرغم من توافر أدوات مختلفة لقياس التكيف ومنافعه المشتركة، إلا أنها قد تحتاج إلى تعديل لمواءمتها مع ظروف بعينها. ومن شأن تقاسم الممارسات الجيدة بين البلدان وأصحاب المصلحة أن يدعم عملية المواءمة. وللعلم والتكنولوجيا دور مهم في تسهيل جمع البيانات وتقييم التكيف.

٧٣- ومن شأن وضع إطار منهجي عالمي لمقاييس ومؤشرات قياس التكيف وما يحققه من منافع مشتركة والقدرة على التحمل في قطاع الزراعة أن يساعد البلدان على بلورة مقاييس ومؤشرات خاصة بها كجزء من نظمها الوطنية لرصد التكيف وتقييمه. ويمكن لمثل هذا الإطار أن يقلص من عبء الإبلاغ الذي يقع على البلدان بموجب اتفاق باريس وإطار سنداي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكنه أيضاً أن يسهّل تجميع البيانات لاستعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم والتقدم نحو الهدف العالمي في مجال التكيف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يسهل الإطار إعداد مقترحات المشاريع في إطار الآلية المالية، الأمر الذي يتيح تعزيز التدفقات المالية صوب البلدان النامية الأطراف.

٧٤- ويمكن أن تتولى وضع الإطار المنهجي العالمي الأطرافُ، والهيئات المنشأة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغير ذلك من

أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك ضمن تعاون وثيق بين هذه الجهات ووفق إرشادات الهيئتين الفرعيتين. ويمكن كخطوة أولى استخلاص حصيلة تبين الأساليب والنُّهج الحالية المتبعة في تقييم التكيف وما يحققه من منافع المشتركة والقدرة على التحمل في قطاع الزراعة، علماً أن هذه الخطوة قد تتطلب مرحلة تجريب واختبار. وبموازاة مع ذلك، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز آليات تقاسم المعارف بين الأطراف وأصحاب المصلحة وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتدفقات المالية من أجل دعم تصميم وتنفيذ نظم رصد وتقييم وطنية متعددة المستويات.

٧٥- وسيستلزم استخلاص الحصيلة العالمية تقييماً للتقدم في مجال التكيف على الصعيد العالمي ينجز في وقت لا يتأخر عن عام ٢٠٢٣، وهو ما يفرض تحديات يجب توقعها ومعالجتها في أقرب وقت ممكن من خلال نظم الرصد والتقييم الوطنية وربما إطار منهجي عالمي. وحدّدت البلدان أو هي بصدد تحديد أهداف التكيف الخاصة بها من خلال خطط التكيف الوطنية، والتي ينبغي دعم تنفيذها عن طريق نظم رصد وتقييم محددة السياق متغيرة.